

أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على النمو الاقتصادي والشفافية في المحاسبة العامة

تقييم جهوزية الإدارة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية
للقطاع العام والخطوات اللازمة لتعزيز هذه الجهوزية

الخميس 26 تشرين الثاني 2015

مواضيع العرض

- ▶ المالية العامة
- ▶ محاسبة الدولة وأسسها
- ▶ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
- ▶ البيانات المالية وأهدافها
- ▶ جهوزية وزارة المالية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

المفهوم الحديث للمالية

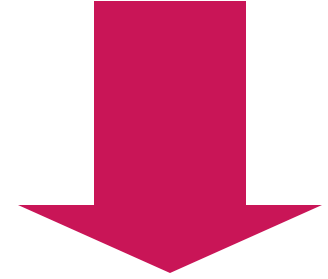
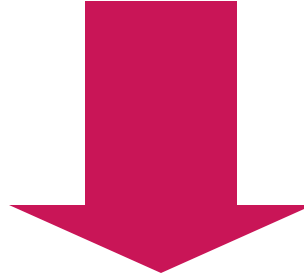
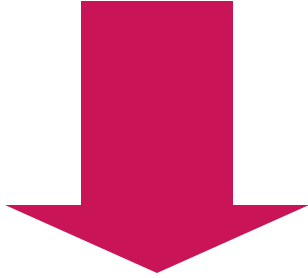
▶ لقد تطور علم المالية العامة تبعاً لتطور الدولة وطبيعتها ووظائفها، بعد أن كان هدف هذا العلم مقتصرًا فقط على تأمين الدولة للموارد اللازمة لتغطية النفقات التي تتطلبها المهام المحصورة بها، وأن يكون لها أقل ما يمكن من التأثير على القضايا المالية الخاصة، أصبح اليوم العلم الذي يبحث في نشاط الدولة عندما تستخدم الوسائل المالية، من نفقات ورسوم وضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازنة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية... تطور كبير لم يقتصر على الوسائل والأساليب فقط، بل تعداه إلى المفهوم نفسه، والأهداف التي تتوخاها الدولة.

تعريف محاسبة الدولة والبلديات والمؤسسات العامة

(المادة 2 من المرسوم 10388/97)

- ▶ تهدف محاسبة الدولة والبلديات والمؤسسات العامة إلى وصف العمليات المالية والرقابة عليها وإعداد المعلومات عنها وإبلاغها إلى الجهات المختصة بالادارة والرقابة.
- ▶ على المحاسبة أن تؤدي إلى :
 - معرفة ومراقبة عمليات الموازنة من إيرادات ونفقات ومعرفة ومراقبة عمليات الخزينة
 - معرفة وضع ملكية الدولة للأصول الثابتة
 - تحديد النتائج السنوية
 - إدخال هذه المعلومات في المحاسبة الاقتصادية الوطنية
 - حساب كلفة نشاطات الدولة.

وظائف المحاسبة



متابعة التصريح وتنفيذ
الموازنة

معرفة الوضع المالي
(أو الذمة المالية)

قياس تكلفة كل سياسة
عامة



محاسبة الموازنة
(تصريحات الإلتزامات
واعتمادات الدفع)

المحاسبة العامة

محاسبة تحليل التكاليف

محاسبة الموازنة

محاسبة الموازنة والمحاسبة النقدية

محاسبة الموازنة ومحاسبة الإستحقاق

محاسبة الموازنة ومحاسبة الإلتزامات

محاسبة الموازنة ومحاسبة الإدارة

تعريف ومفاهيم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

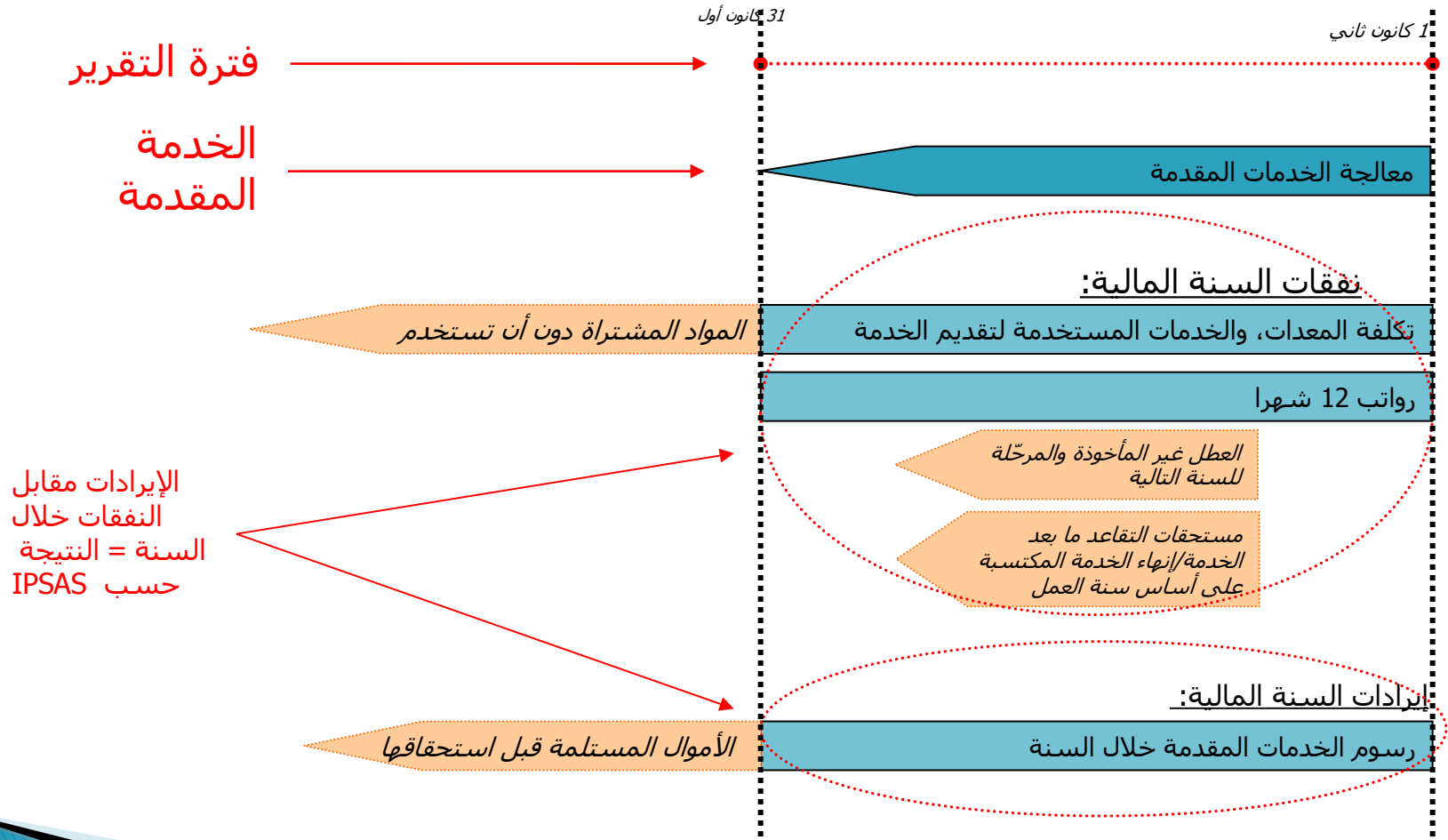
- ▶ إن الفلسفة التي تقوم على أساسها المعايير المحاسبية الدولية هي أن هذه المعايير تُحدّد سلسلة من المبادئ التي ينبغي الاستناد إليها في القرارات التي تُتخذ بشأن تسجيل المعاملات بعينها، فهي تقوم :
 - بتحسين الشفافية على مستوى الحسابات العامة،
 - بتسهيل عمليات المقارنة بين مؤسسات القطاع العام في كافة أنحاء العالم.

وأما التغيير الرئيسي بالنسبة للقطاع العام فهو الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق.

أساس الاستحقاق

- ▶ أساس محاسبي يتم الاعتراف بموجبه بالمعاملات والأحداث الأخرى عند وقوعها (وليس فقط عند استلام أو دفع النقد أو ما يعادله)، ولذلك فإن المعاملات والأحداث تسجل في السجلات المحاسبية ويعترف بها في البيانات المالية للفترات الزمنية الخاصة بها. إنَّ العناصر التي يتم الاعتراف بها بموجب محاسبة الاستحقاق هي الأصول والالتزامات وصافي الأصول / حقوق الملكية والإيراد والمصاريف.
- ▶ تُعد الحسابات التي تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتي تستند إلى أساس الاستحقاق حسابات أكمل من تلك التي تقوم على الأساس النقدي، فهي تزيل بحكم تعريفها مجال التلاعب بالدفع والقبض بحيث تناسب أهدافا محددة من أهداف الإبلاغ والرقابة.

المحاسبة على أساس الاستحقاق



سلبيات الأساس النقدي

غياب الرؤية على المدى المتوسط والطويل

لا تتم محاسبة الفواتير غير المدفوعة بسبب عدم وجود اعتمادات

لا تسجل الأحداث التي تجري في فترة معينة والتي لا ينتج عنها تحركات نقدية إنما تولد تحركات نقدية مستقبلية

لا يتم تسجيل أو تقييم الذمة المالية

إيجابيات أساس الإستحقاق

عنصر البساطة في النظام : محاسبة واحدة

مراجع موضوعية لتقييم العمليات

إقفال الموازنة على النتيجة

العلاقة بالميزانية العمومية

رؤية مباشرة للوضع المالي وتطوره

قراءة فضلى للموازنة بالنسبة إلى المستخدمين المعتادين على محاسبة الشركات

مكونات البيانات المالية

بيان المركز المالي

بيان الأداء المالي

بيان التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية

بيان التدفق النقدي

مقارنة بين المبالغ المقدرة والفعلية إما كبيان مالي إضافي منفصل أو كعمود موازنة في البيانات المالية

الملاحظات، التي تشمل ملخصاً بالسياسات المحاسبية الهامة والملاحظات التفسيرية الأخرى

هدف البيانات المالية

توفير معلومات حول مصادر وتوزيع واستخدام الموارد المالية

توفير معلومات حول كيفية تمويل الحكومة لأنشطتها وتلبيتها لمتطلباتها النقدية

توفير معلومات مفيدة في تقييم قدرة الحكومة على تمويل أنشطتها وتلبية مطلوباتها وتعهداتها

توفير معلومات حول المركز المالي للحكومة أو الوحدة الحكومية والتغيرات فيه

توفير معلومات مفيدة لتقييم أداء الحكومة بالنسبة لتكاليف وكفاءة وإنجازات الخدمة

توفير معلومات تبين ما إذا تم الحصول على الموارد واستخدامها وفقاً للموازنة المعتمدة

توفير معلومات تبين ما إذا تم الحصول على الموارد واستخدامها وفقاً للمتطلبات القانونية والتعاقدية، بما فيها القيود المالية التي تضعها سلطات التشريع المختصة

إيجابيات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

تحسين الرقابة الداخلية والشفافية فيما يتعلق بجميع الأصول والخصوم

توفير معلومات أشمل وأكثر اتساقًا عن التكاليف والدخل، مما يشكل دعمًا أفضل للإدارة الرشيدة، وبخاصة الإدارة على أساس النتائج

إدراج المعدات التي لا يمكن الاستغناء عنها في نظام المحاسبة، مما يؤدي إلى دقة وكمال أفضل في سجلات المعدات التي لا يمكن الاستغناء عنها

تحسين الاتساق وقابلية المقارنة في البيانات المالية على مر الزمن وفيما بين المؤسسات

تغيير سلوك المؤسسة من خلال الحوافز والعقوبات وتقييم المساءلة عن جميع الموارد التي يسيطر عليها الكيان وعن توزيع هذه الموارد

توفير المعلومات المفيدة في التنبؤ بمستوى الموارد المطلوبة للعمليات المستمرة، والموارد التي يمكن توليدها من خلال العمليات المستمرة والمخاطر والشكوك المرتبطة بذلك

اعتماد الممارسات المحاسبية الفضلى من خلال تطبيق معايير محاسبية دولية مستقلة ومتسمة بالصدقية

محاذير تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

إصدار مراجع الحسابات الخارجي رأياً متحفظاً في الكشوفات

السمعة

إنخفاض كبير في قيمة الملكية

المالية

عملية معقدة وشاملة

التغيير

وقت طويل وأموال كثيرة

الوقت

حاجات تدريبية إضافية للموظفين

العناصر البشرية

تغيير ثقافي كبير في المعاملات المحاسبية الرئيسية وفي طريقة إجراء بعض المعاملات التجارية

الجوانب الثقافية

المواكبة من كافة وحدات الدولة لرفع قدرات كافة الإدارات والمؤسسات العامة

الجوانب السياسية

الشروط الواجب توفرها لإنجاح عملية الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

رفع مستوى مهني المحاسبة وغيرهم من الجهات ذات الصلة

توفر الأموال اللازمة

التدريب الشامل

الوعي بالجدول الزمني الضروري

القدرة في مجال تكنولوجيا المعلومات

الرغبة في المساءلة والمحاسبة

الخطوات المعتمدة من قبل وزارة المالية

إدارة تعتمد معايير محاسبة دولية تتصف بالوضوح والشفافية

الإستراتيجية

إنشاء لجنة توجيه للمشروع وإجراء تحليل دقيق لنظم المعلومات القائمة

الإطار التنظيمي

تحديث القوانين والأنظمة والإجراءات

الأنظمة والمكنة

الاستعانة بعناصر كفوءة تتمتع بمهارات عالية

العناصر البشرية

التوجه نحو محاسبة الاستحقاق

أسلوب العمل

إخضاع العاملين لتدريب مكثف ومستمر

المهارات

الالتزام بالإصلاح ودعم المسؤولين على كافة المستويات

قيم مشتركة

وذلك بعد تقدم وزارة المالية في إعادة تكوين الحسابات المالية إبتداء من العام 1993

تفعيل عمل مديرية المحاسبة العامة

أرشفة حوالي 1000 عدد من الجريدة الرسمية بين عامي 1993 و 2010 لاستخلاص المعلومات المتعلقة بالهبات

جرد 381 مرسومًا صادرًا بين عام 1993 و 2010 وجرّد 10503 قيد محاسبي متعلق بسلف الخزينة

إعادة توزيع حوالي 4000 مليار ل.ل. عالقة في حسابات عامة غير محددة الجهة وتخصيصها إلى الجهات الإسمية التي استفادت منها

إجراء مطابقات لحوالي 80 حسابًا مفتوحًا لدى مصرف لبنان لثمانى عشر عامًا تتضمن سنويًا حوالي 23000 عملية قبض و17000 عملية دفع

العودة إلى مئات الآلاف من المستندات الثبوتية الورقية وأرشفتها لمعرفة تفاصيل الشيكات والحوالات

اقترح حوالي 600 قيد تصحيحي تجعل من حسابات الخزينة مطابقة لكشوفات مصرف لبنان

أرشفة كامل المستودع الخاص بمديرية الدين العام للاستناد إلى اتفاقيات القروض وقوانينها، كتب الدين العام، كتب مجلس الإنماء والإعمار، كتب كهرباء لبنان...

شكراً